



تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي
دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (2000-2018)

د. يوسف فرج الأصفر

قسم الاقتصاد/ كلية التجارة / جامعة الزيتونة

Ylassfer@yahoo.com

د. طارق سليمان بغني

قسم الاقتصاد/ كلية التجارة/ جامعة الزيتونة

Bagni7063@gmail.com

المستخلص:

تناولت الدراسة تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية بين المصارف التجارية والتي بدورها ستكون داعماً مهماً في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2018، وقد هدفت الدراسة لتحديد أهمية ودور القروض الممنوحة من المصارف التجارية في ظل مستوى الانفتاح والتحرر المالي في الاقتصاد الليبي في التأثير على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وقد استندت الدراسة على ان النمو في الاقتصاد الليبي مرتبط أساساً بالنمو في ناتج القطاع النفطي وان عدم التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ساهم في ضعف دور المصارف في تمويل المشاريع الانتاجية في ظل مستوى الانفتاح المالي المحدود وهيمنة الدولة على عملية التنمية من خلال الانفاق العام، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والقياسي من خلال اختبار جوهانسون لاختبار العلاقة في الاجل الطويل واختبار السببية لجرانجر لقياس العلاقة في الاجل القصير مستندة على البيانات و الإحصاءات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وخلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة في الاجل القصير بين القروض الممنوحة من المصارف ومستوى الانفتاح المالي في الاقتصاد الليبي من جهة والنمو في القطاعات غير النفطية من جهة اخرى في حين ان هذه العلاقة موجودة على المدى الطويل، واوصت الدراسة بضرورة اعطاء فرصة اكبر للقطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال توسيع درجة الانفتاح المالي التي تضمن وضع سياسة إقراض واضحة ترفع من كفاءة الجهاز المصرفي، من اجل استخدام أكفأ للموارد المالية للمصارف التجارية تضمن المساهمة بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية وتعيق الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي.



مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي المتطور ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وذلك نظراً للدور الهام الذي يقوم به في تنشيط الحركة الاقتصادية والنهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات من مصادرها المختلفة، ثم تعمل على توظيفها في مجالات متعددة بما يتفق والسياسات الاقتصادية. ولقد أصبحت المصارف تشكل أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن كفاءة الاقتصاد في أي مجتمع يعتمد إلى حد كبير على كفاءة القطاع المصرفي وحسن أدائه، وهذه الدراسة هي في إطار توضيح أهمية تحرير وتطوير القطاع المصرفي في دفع وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة، والشروط الواجب توفرها من أجل الرفع من كفاءة وتطوير المصارف التجارية وضمان مساهمتها في تعزيز هذا النمو. وفي هذه الدراسة سيتم استخدام أساليب الاقتصاد القياسي لتقدير نموذج اقتصادي يعكس العلاقة بين تطور أداء المصارف في الاقتصاد الليبي والنمو الاقتصادي، ويركز النموذج على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) للقطاعات غير النفطية بالعملة المحلية وبأسعار سنة الأساس 2010 كمؤشر على النمو الاقتصادي ويأخذ هذا المتغير الرمز (GDP).

- المتغيرات المستقلة وتشمل:

- الائتمان المصرفي (القروض والتسهيلات الائتمانية).
- حجم الوساطة المالية $\frac{M2}{GDP}$ كمؤشر للتطور والتحرر المصرفي.
- الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية غير النفطية باعتباره عامل مهم في التنمية الاقتصادية لا يمكن إهماله.

المشكلة البحثية:

لا يمكن أن يتحقق الدور المتوقع للقطاع المصرفي في تشجيع عمليات الاستثمار والتمويل الإنمائي بالشكل المطلوب والذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون سياسات اقتصادية وتحرير المصارف وزيادة القدرة التنافسية بينها لتحفيز القطاعات غير النفطية ودعمها وتوجيه الائتمان المصرفي (القروض والتسهيلات الائتمانية) نحو المشاريع الأكثر أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وعليه فإن القطاع المصرفي في ليبيا يعاني كغيره من الدول النامية مشاكل عديدة، ولا زال بحاجة إلى تطوير وتحديث لكي يجري التطورات التنظيمية والتقنية في أداء الصناعة المصرفية العالمية. وبالتالي يمكن التعبير عن المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية:

- هل قامت المصارف التجارية في ليبيا بدورها في دعم القطاعات غير النفطية لتحقيق النمو الاقتصادي؟
- هل تطور وتحرر القطاع المصرفي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل فعال؟
- هل ساهمت سياسات الكبح في الأعمال المصرفية في القطاع المصرفي في تقييد المصارف التجارية عن أدائها المناط بها؟

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:-

- 1- النمو في الاقتصاد الليبي مرتبط بالتطورات النفطية ، وهو انعكاس لضعف مؤشرات التنويع والانفتاح المالي.
- 2- تحرير القطاع المصرفي المترج يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في ليبيا على المدى الطويل.



3-ضعف أهمية العلاقة بين القروض والتطور المالي والانفاق العام في التأثير على نمو ناتج القطاع غير النفطي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1 - إبراز العلاقة لدور المصارف التجارية كمؤسسات مالية تساهم في النمو الاقتصادي.
2. - تحليل وقياس مدى تطور القطاع المصرفي وانعكاسه على تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

- 3 - إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تفاقمت وأدت لتراجع معدلات النمو الاقتصادي وضعف أداء القطاع المصرفي

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً مهماً في الاقتصاد الليبي يتعلق بتحرير القطاع المصرفي وذلك للحد من سياسات الكبح المالي لتحسين أدائه.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية أيضاً هو أنها تساعد أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية مناسبة للحد من سياسات الكبح المالي والتدخل الحكومي في أداء المصارف التجارية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في وصف وتحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي كما تستخدم المنهج القياسي مستندة على البيانات والإحصاءات المرتبطة بمتغيرات الدراسة وتستخدم في هذه الدراسة برنامج (Eviews 10) في الوصول لمخرجات تقدير واختبار النماذج القياسية المستخدمة.

الدراسات السابقة:

تضمن الأدب الاقتصادي عديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي وتأثيره على الحياة المعيشية للمجتمعات من جوانب مختلفة، حيث تناولت عدة دراسات ظاهرة اقتصاد الظل، من حيث مفهومه وأشكاله، واتفقت الدراسات فيما بينها على أن مفهوم اقتصاد الظل هو ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة، وأن جريمة غسل الأموال تعد من أبرز أشكال اقتصاد الظل، ومن أهم هذه الدراسات:-

1. دراسة (الحداد، 2010) بعنوان: قياس أثر التسهيلات الائتمانية في النمو الاقتصادي . للاقتصاد

الليبي للسنوات 1986-2008.

لقد اهتمت هذه الدراسة بمحاولة قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية على النشاط الاقتصادي من خلال معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، غير النفطي 1986-2008 في ضوء التغيرات والتطورات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الليبي، وتمحورت مشكلة الدراسة في البحث عن حقيقة دور التسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي، والأسباب التي أدت التي تدني فاعلية الجهاز المصرفي والتسهيلات الائتمانية في تمويل التنمية، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية على الناتج المحلي غير النفطي.





2. دراسة (الفواري، 2006) بعنوان: الفروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، وأثرها على ناتج القطاعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي 1980-2002.

تتمحور طبيعة المشكلة التي تعرضت إليها هذه الدراسة في مدى مساهمة المصارف التجارية والمتخصصة في دعم ناتج القطاعات الاقتصادية، من خلال القروض والتسهيلات الممنوحة لها، إلا أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في حجم التمويل الممنوح فقط، وإنما أثار هذا التمويل على ناتج القطاعات الاقتصادية.

وتهدف الدراسة إلى تحديد وتحليل الموارد المالية للمصارف التجارية والمتخصصة، والتعرف على مدى مساهمتها في دعم وتمويل القطاعات الاقتصادية، وأثرها على ناتج هذه القطاعات، وبعض المتغيرات المحركة للنشاط الاقتصادي. ومن أهم نتائج التقدير التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن هناك علاقة قوية بين القروض الممنوحة من المصارف التجارية والمتخصصة والناتج الكلي بالأسعار الجارية. إلا أن القروض الممنوحة من المصارف التجارية والمتخصصة على ناتج القطاعات الاقتصادية. كم أوصت الدراسة بالعمل على قيام سوق مالي منظم وإنجاحه من خلال عدد كبير من المؤسسات المالية المتطورة تكون قادرة على تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مناخ استثماري مستقر وإتباع سياسات اقتصادية ملائمة ومرنة.

3. دراسة (الشريف محمد، 2005) بعنوان: اهم محددات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2000.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي في ليبيا، وقياس اثر كل منها، واعتمدت الدراسة في تحليلها للعلاقة بين النمو الاقتصادي في ليبيا، ومحدداته الرئيسية، مستخدمة في ذلك النموذج القياسي التالي: $LinY = Linx_1 + Linx_2 + Linx_3 + LinT$ ، حيث $LinY$ تشير الي التغير في الناتج القومي الإجمالي، $Linx_1$ القوى العاملة، و $Linx_2$ رأس المال، $Linx_3$ والإنفاق الاستثماري، $LinT$ التقدم التكنولوجي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان من أهمها: أن القوى العاملة ورأس المال والإنفاق الاستثماري والتقدم التكنولوجي، هي محددات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة، حيث كانت قادرة على تفسير 94% من هذه التغيرات التي حدثت في معدل النمو ، وأما المحددات الأخرى خارج النموذج فلم تكن مسؤولة على أكثر من 6% من هذه التغيرات. كما يشير ذلك معامل التحديد R^2 وهذه النتيجة تعزز الفرضيات الرئيسية لهذه الدراسة.

4. دراسة (صداقة، 1998) بعنوان: الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي للسنوات 1985-1995.

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي الاستقرائي والأسلوب الكمي، كما اعتمدت على فرضية أساسية مفادها: هناك علاقة طردية بين مستوى الائتمان والإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن ضمن تساؤلات هذه الدراسة هو مدى مساهمة الأموال المستثمرة والمنفقة على القطاعات الإنتاجية في زيادة إنتاجها. ومن أهم النتائج لهذه الدراسة: انخفاض الإنتاجية في قطاع البناء والتشييد، وكذلك قطاع الخدمات، رغم استحواذ هذين القطاعين على نسبة عالية من الائتمان، وتذبذب مستويات الإنتاجية المتوسطة والحديثة في قطاعي الصناعة والنفط والتعدين وزيادتها في قطاع الزراعة.

5. دراسة (شامية، 1989) بعنوان: الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي للسنوات 1970-1985.

هدفت الدراسة إلي قياس اثر العوامل النقدية متمثلة في مستويات الائتمان على إنتاجية الاقتصاد الليبي، منطلقاً من فرضية مفادها: أن للسياسة التمويلية أهمية بالغة في التأثير على النمو والتنمية، وإن أي قصور في توفير التمويل يعتبر عائقاً للنمو، يؤدي إلي آثار سيئة على الإنتاج والاستخدام، وكذلك فإن التوسع في التمويل وتوفيره، يعتبر داعماً للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية في الإنتاج والاستخدام، واعتمدت هذه الدراسة على اسلوب الاقتصاد والقياس في قياس الإنتاجية، وتوصلت إلي أن الناتج الكلي يزداد ولكن بمعدل متناقص.

المحور الأول: الجانب النظري للدراسة

أولاً: الجهاز المصرفي والنظام النقدي في الاقتصاد الليبي:

يعتبر القطاع المالي والمصرفي من أكثر القطاعات تأثيراً، والتي تمثل ملامحها في التطورات والتغيرات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمالية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية التي تحول دون توسع المصارف في أنشطتها.

ولقد انتهجت ليبيا خلال السنوات الأخيرة مجموعة من السياسات تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والتوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي، ونظراً لأهمية القدرة التنافسية للمصارف التجارية الليبية، يتحتم عليها تعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة قواعدها الرأسمالية وتنويع خدماتها المصرفية، ورفع كفاءة مواردها البشرية، حتى تستطيع منافسة المصارف الأجنبية (الحاسية، 235، 1995)

نشأة وتطور الجهاز المصرفي في ليبيا:

كان الاقتصاد الليبي قبل البترول اقتصاد كفاف ولذلك كان يتمتع بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمواد الغذائية الرئيسية. فبسبب انخفاض مستوى الدخل القومي كان الطلب على السلع والخدمات منخفضاً مما خلق نوعاً من التوازن بين الإنتاج الوطني والاستهلاك.

إن هذا النوع من التوازن بين الطلب والعرض لم يكن نتيجة لكفاءة الإنتاج كما يتصور الكثيرون ولكنه كان يمثل خلاصة التوازن بين عناصر التخلف الاقتصادي والفقر المادي. فانخفاض الأسعار الذي كثيراً ما يتحدث عنه الناس بإعجاب وتلك الأسعار لم تكن نتيجة للازدهار الاقتصادي ولكنه كان يمثل ظاهرة عامة من ظواهر اقتصاديات الفقر، ففي مثل هذا المستوى من التخلف الذي كان يمثل لكثير من الدول النامية تتكون حلقة مفرغة بين الفقر والجهل. فالمستوى المنخفض من الدراية الفنية والعلمية في ميادين الإنتاج يؤدي إلى قلة الإنتاج وانخفاض الدخل مما يسبب انخفاضاً في الاستهلاك والتوفير وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي لا يشجع على زيادة الإنتاج والاستثمار، إن هذه الحلقة المفرغة هي التي تكوّن القاعدة الرئيسية للتخلف الاقتصادي وهي التي تشكل عناصر اقتصاديات الفقر. وإن التطور الاقتصادي في ليبيا جاء كما نعرف بسبب اكتشاف النفط بكميات كبيرة وفي وقت قصير. (النعاس، 2010، ص ص 67-68)

بناءً على ما تقدم لم تكن البيئة الاقتصادية بليبيا خلال العصور الماضية حافزة لظهور أجهزة ومؤسسات مصرفية، فالاقتصاد الليبي كان حينئذ اقتصاداً متخلفاً تقوم تجارته الخارجية في نطاق ضيق، وتعمل النسبة الكبرى من السكان في القطاع الزراعي، وقامت الصناعة على الحرف والمصنوعات اليدوية، فاتصف هذا



الاقتصاد بانخفاض كبير لمستويات المعيشة، وضآلة حجم الادخار وعدم وجود مجالات ملحة للاستثمار مع ندرة فرص التعليم وعدم انتشار التعامل بالائتمان، وهذه جميعاً ظروف لا يمكن أن تحتاج إلى أية خدمات أو تسهيلات ائتمانية توجب ظهور مؤسسات مصرفية كتلك المؤسسات التي توجد اليوم في أنحاء البلاد. حيث عرفت البلاد المؤسسات المصرفية أول ما عرفت ارتباطها سياسياً وتجارياً بالبلاد الأجنبية، وظهرت التشريعات المصرفية الليبية ومؤسساتها المختلفة التي تزاو الدولة من خلال سلطاتها في تطبيق تشريعاتها وتسير شئون المجتمع. وقد مرت المصارف في ليبيا بعدة مراحل مختلفة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن وهذه المراحل أو الفترات وهي كالاتي: (الحوتي، 2010، ص ص 2-4).

المصارف التجارية:

يختلف تعريف المصارف التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف، لذلك يصعب معها حصر تعريف شامل للمصرف التجاري، غلا أن تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها أدى إلى وضوح مفهوم المصرف، وأصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسية لعملها، وبالتالي يمكن تعريف المصارف التجارية بناءً على تلك السمات على أنها: "هي تلك المؤسسات التي تنتج خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرصة متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل". وأيضاً يمكن تعريف المصارف التجارية (هندي، 1999، ص 7) بأنها: "تلك المؤسسات المالية التي يركز نشاطها المصرفي على قبول الودائع المصرفية، ومنح الائتمان "التسهيلات الائتمانية" Credit Facilities بمعنى أن المصرف التجاري يعتبر مؤسسة مالية وسيطة بين الدين لهم مدخرات وبين الذين يرغبون في إقراض هذه الأموال". وما يميز المصارف التجارية هو مدى تأثيرها على حجم الائتمان المصرفي وقبولها للحسابات الجارية ولها تأثيرها على عرض النقود وكذلك تنفيذ برامج تنمية هدفها الدفع بعجلة التنمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية (شنيبيش، 2009، ص 221).

أهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (2000-2018):

إن مستوى أداء أي نظام مصرفي ودوره في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو به يتأكد من خلال وجود سلامة هذا النظام وقدرته على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي. ويتطلب تحقيق مبدأ السلامة المصرفية أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم، ولديها القدرة والكفاءة الإدارية والمالية التي تمكنها من إدارة أصولها وخصومها، أي (موجوداتها ومطلوباتها) بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية.² هناك عدة معايير ومؤشرات مالية تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي بهدف تقييم المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2000-2018، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:-

إجمالي القروض والتسهيلات:

يعتبر منح القروض والتسهيلات الائتمانية احد أهم الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية في إطار دورها التمويلي. حيث ساهمت المصارف التجارية الليبية مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية للبلاد، وذلك عن القروض التي منحتها سواء للإفراد وللجهات العامة، في شكل قروض عقارية أو قروض اجتماعية (سلف) أو في شكل تسهيلات ائتمانية للأغراض الإنتاجية وتمويل المشروعات العامة

والخاصة. ويبين العمود الثاني بالجدول رقم (1) إجمالي هذه القروض الممنوحة من المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2000-2018. بلغت نحو 5584.0 مليون دينار في العام 2000، واستمرت في الزيادة في بقية الفترة إلى مبلغ وقدره 7164.3 مليون دينار في نهاية العام 2018، أي بزيادة قدرها 1580.3 مليون دينار خلال الفترة 2000-2018.

إجمالي الودائع:

يقصد بالوديعة النقدية المصرفية: النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف، على أن يتعهد المصرف بردها أو برد مبلغ مساو لها لدى الطلب أو بالشروط المنققة عليها بين المصرف والعميل. والمصارف التجارية عادة تتلقى من عملائها عدة أنواع من الودائع أهمها: الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب (DD)، تليها في الأهمية الودائع لأجل TD والودائع بإخطار ND (الودائع بإشعار) وودائع التوفير

جدول رقم (1) أهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (2000-2018)

مليون دينار

السنة	قروض للأشطة الاقتصادية. إنتاجية وخدمية	إجمالي الودائع
2000	5584.0	7434.1
2001	6057.6	8386.2
2002	6357.8	8707.8
2003	6775.1	9567.2
2004	6510.3	10860.4
2005	6166.6	13782.5
2006	7067.2	17359.2
2007	8191.3	24805.5
2008	10544.9	41531.0
2009	11812.7	48672.3
2010	13044.6	55313.0
2011	11035.1	58480.1
2012	12906.5	68346.2
2013	14456.6	83562.7
2014	15449	78910.4
2015	14243.3	71257.1
2016	10506.1	83407.6
2017	7601.7	62186.4
2018	7164.3	49090.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية، (2000-1966)، (2000-2010)

SD. ويوضح العمود الثالث بالجدول رقم (1) إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2018 بالمصارف التجارية الليبية، حيث بلغت في نهاية العام 2000 نحو 7434.1 مليون دينار، وقد بلغت إجمالي الودائع بالمصارف





التجارية في نهاية 2010 نحو 55313.0 مليون دينار، ثم اخذت في الزيادة وخاصة خلال الفترة 2011-2018، أي بزيادة وقدرها 41656.2 مليون دينار عن نهاية العام 2000،

ثانياً : التحرر (الانفتاح) المالي في الاقتصاد الليبي .

تعريف الانفتاح المالي:

يندرج التحرر أو الانفتاح المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برامج الإصلاح الاقتصادي، كما يندرج كذلك ضمن التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم على مبدأ التحرير من القيود والعراقيل وزيادة حدة المنافسة بين البنوك، واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات، وتطبيق مقررات لجنة بازل العالمية وعلى ذلك عرفها "MURAT UCER" على أنها: عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير معدلات الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة (Murat,2000,p23).

التحرر (الانفتاح) المالي في الاقتصاد الليبي:

تميز النظام المالي في الاقتصاد الليبي خلال المرحلة الممتدة بين 1977-2003 بخضوعه لقواعد النظام الاشتراكي المبني على آلية التدخل الحكومي في مجال التمويل، الأمر الذي أدى إلى تعاضد دور الخزينة العامة وهيمنتها على حساب النظام المصرفي، وتهميش وإهمال دور القطاع المصرفي الذي أصبح يتميز بالسلبية سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القروض، فقد كان من بين سياسات الكبح المالي في ليبيا غلق المجال المصرفي أمام إنشاء البنوك الخاصة، بالإضافة إلى عدم استقلالية البنك المركزي وخضوعه والنظام المصرفي معا إلى القرارات المركزية، وفي ظل هذا النظام فإن توزيع الائتمان وسقفه وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيدا عن معيار المردودية المالية لصالح المؤسسات المصرفية، وقد أدت هذه السياسة إلى إبعاد المصارف عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الاستثمارات وتعبئة الادخارات.

مع بداية القرن الواحد والعشرين وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد إلغاء العقوبات الاقتصادية الدولية على ليبيا، بدأ النظام المالي يشهد تحسنا ملحوظا من خلال مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها ابتداءً من عام 2003 منها على سبيل المثال لا الحصر تحرير أسعار الفائدة الدائنة على الودائع، وترك الحرية للمصارف للتفاوض بشأنها مع زبائنها ، وتوحيد أسعار الفائدة المدينة على القروض والتسهيلات بما يعادل سعر الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي مضافا إليه على الأكثر نسبة 2.5% ، وتخفيض سعر الفائدة على ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي من 2.5 إلى 1.75% لتشجيع المصارف التجارية للبحث عن مصادر استثمار محلية (المركزي، 2010، ص40)، وإدخال تعديل في القانون المصرفي ينص على ألا يتلقى مصرف ليبيا المركزي توجيهات من الحكومة والذي ساهم في استقلالية أكبر للمصرف المركزي، وإعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي، كم تم إنشاء سوق الأوراق المالية في يونيو 2006 ويتمتع هذا السوق برأسمال بلغ 20 مليون دينار ليبي منها مليوني دينار على شكل أسهم ويهدف هذا السوق لمواكبة الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وعملية توسيع قاعدة الملكية والخصخصة، إلا إن أدائه لازال محدودا وهو في أولى خطواته وتواجهه عقبة ضعف القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي ، كما كان من ضمن الإجراءات المتخذة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح المالي فتح السوق المحلية لإنشاء البنوك الأهلية والأجنبية، كم تم نقل ملكية بعض البنوك العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى هيئة مختصة بإعادة الهيكلة المصرفية.



أما في إطار تحرير الحساب الرأسمالي بميزان المدفوعات فقد تضمنت إجراءات الانفتاح تقليل القيود على حركة الحساب الرأسمالي، من خلال تخفيف القيود على تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، وحرية التعامل بمختلف أشكال رؤوس أموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية كالأسمه والسندات والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية والمعاملات المتعلقة بالثروات الشخصية والمعاملات المتعلقة بالديون كالقروض البنكية والالتزامات والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الدول المتقدمة ، ويمكن ملاحظة ذلك جليا من حجم التدفقات الواردة والصادرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترتين مختلفتين في التوجه الخارجي، فالفترة 2000-2009 كانت امتداد لفترة ضعف الانفتاح التجاري والمالي مع العالم الخارجي فكانت نسبة التدفقات الداخلة إلى الناتج في المتوسط حوالي 0.03% ، فيما كانت نسبة التدفقات المالية الخارجة نسبة للناتج المحلي لنفس الفترة حوالي 2% كمتوسط سنوي ، بالمقابل شهدت الفترة 2010-2018 وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح المالي مع العالم الخارجي تحسنا ملحوظا في نسبة التدفقات المالية سواء الداخلة أو الخارجة نسبة للناتج المحلي ، حيث بلغت نسبة التدفقات الداخلة إلى الناتج المحلي في المتوسط 3% سنويا فيما بلغت نسبة التدفقات الخارجة إلى الناتج المحلي نسبة 12% كمتوسط سنوي ، وهو ما يعكس إجمالا زيادة في درجة الانفتاح المالي وتخفيف القيود على حركة الحساب المالي والرأسمالي.

الصعوبات والمشاكل التي تواجه المصارف التجارية:

- 1- طبيعة ملكية المصارف التجارية العامة حيث أنها تخضع لملكية مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الخاصة رغم ملكيتها خاصة، إلا أنها تعمل تحت إشراف ورقابة المصرف المركزي، وبالتالي اندمجت روح المنافسة ما بين المصارف التجارية، واقتصر دور المصارف التجارية على تقديم الخدمات التقليدية وعدم الاهتمام بتطوير الخدمات المصرفية.
- 2- تعاني المصارف التجارية من محدودية مجالات الاستثمار وتوظيف الأموال إذ أن جل استثمارات المصارف التجارية تتمثل في منح القروض والتسهيلات الائتمانية ذات المخاطر العالية.
- 3- تعاني المصارف التجارية من ارتفاع حجم السيولة الفعلية مقارنة بالسيولة القانونية المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي، وكذلك حجم الاحتياطات الفعلية مقارنة بالاحتياطات القانونية.
- 4- تعاني المصارف التجارية من قصور في تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة وعدم وجود إدارة خاصة بتسويق الخدمات المصرفية.

الإنفاق العام:

تشير الأفكار النظرية والواقع الاقتصادي إلى أن تأثير العائدات النفطية على اقتصادات الدول المنتجة للنفط يتم عن طريق الإنفاق العام، حيث أن إجمالي الإيرادات النفطية تتحول لحسابات الاحتياطات العامة. إلا أن اعتماد اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط على الإيرادات النفطية يجعلها عرضة للصدمات الخارجية (الشامي، الطروق، 2012، ص50)، ويعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ولعل أهم ملامح الاقتصاد الليبي اعتماده على الإنفاق العام بشكل كبير، فمنذ اكتشاف النفط وبداية تصديره بكميات تجارية توافر للدولة إيرادات مالية كبيرة، وحتى تعود هذه الإيرادات بالنفع على كافة أفراد المجتمع بذلك توجهت الدولة إلى حقن عائدات النفط لتحريك كافة القطاعات الاقتصادية عن طريق الإنفاق العام (الوحشي، 2012، ص2015)



لقد شهدت الفترة 2000-2013 باستثناء العام 2011 توسعا في الانفاق الحكومي أجراء نتيجة لارتفاع اسعار النفط مقارنة بفترة التسعينات من القرن الماضي ولذا غلب طابع السياسة التوسعية في الانفاق العام سواء الانفاق الجاري أو الانفاق الاستثماري وهو مساهم في تحقيق استقرار نسبي في أداء الاقتصاد الوطني اما خلال هذه الفترة 2014-2018 فكانت فترة استثنائية في الاقتصاد المحلي بسبب الظروف الامنية والسياسية وما صاحبها من انخفاض الانتاج النفطي وتدهور الصادرات النفطية وانخفاض الانفاق العام، وبالمجمل فقد تجاوز ما تم انفاقه خلال الفترة 2000-2018 مبلغ 400 مليار دينار وبنظرة بسيطة الى مدى مساهمة احداث هذه المبالغ تغيرا في بعض المؤشرات التي تعكس تطور اداء الاقتصاد الليبي يتضح الضعف الكبير في احداث هذا الاثر فمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة لم تتغير ظلت تتراوح في المتوسط العام بين 7% - 4% وظلت الصادرات تعتمد على 97% من الصادرات النفطية ونمو الناتج المحلي يعتمد على نمو ناتج القطاع النفطي وما يحدث فيه من تطورات في الاسعار والانتاج يعكس ذلك كله ضعف وعدم كفاءة سياسة الانفاق العام في تنوع مصادر الدخل من خلال تطور ناتج القطاعات الاقتصادية غير النفطية لتساهم في رفع مستويات النمو الاقتصادي خصوصا القطاع الصناعي، ويرجع هذا الضعف بدرجة اساسية الى الفساد الإداري والمالي في الانفاق وادارة المشاريع الاستثمارية التي تتبناها الدولة وفي ظل غياب القطاع الخاص الكفوء والفعال عن النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

1 . مفهوم النمو الاقتصادي:

من أهم المفاهيم كثيرة التداول من قبل المفكرين الاقتصاديين أو المنظمات و الهيئات الدولية الحكومية هو مفهوم النمو الاقتصادي، و قد تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة منها ما يلي:
أ- يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني، ويقاس النمو تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وبحسب النمو الاقتصادي بصيغ حقيقية وذلك من أجل إيضاح تأثير التضخم على سعر السلع و الخدمات المنتجة (القرشي، 2010، ص71).

ب- يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة وهو يعكس التطورات والتغيرات التي تحدث في الطاقة الإنتاجية (ابوزيد، عبدالبر، ص29) من خلال التعريفين السابقين يتضح أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد لا يعني أن تكون زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون هذه الزيادة حقيقية، و يتم هذا من خلال استبعاد أثر التضخم، أي استبعاد أثر التضخم، وبالتالي فإن دخل الفرد المحسوب بالأسعار الثابتة هو الأكثر تعبيراً و مصداقية عن دخل الفرد، و إجمالاً فإن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة.

عناصر النمو الاقتصادي:

من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ما يلي:-

ا - تراكم رأس المال : يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض و السلع الإنتاجية و الموارد



ب - العمل: حيث يرتبط بالأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة ، وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى.

الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي والذي يُعرّف بأنه الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية، وتطبيقاتها، وتطويعها لخدمة الانسان ورفاهيته.

النظريات التقليدية والحديثة في تفسير النمو الاقتصادي:

لقد اعتبر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، و أن النمو الاقتصادي مآله الركود الاقتصادي، أما النيوكلاسيك فأولو اهتماما كبيرا بتحليل الكيفية التي يوزع بها جهاز السعر موارد المجتمع بين مختلف الاستخدامات المتاحة، واعتبروا أن عملية النمو لها طبيعة تدريجية ومتسقة وتراكمية، فيما اهتم الفكر الكينزي بحدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، و اعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم "كينز" بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، أما الكينزيون الجدد فبينوا من خلال نموذج هارود - دومار أن كلاً من الميل الحدي للادخار و المعامل الحدي لرأس المال تعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وأن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد يتطلب أن تتعادل الزيادة في الطاقة الإنتاجية مع الزيادة في الطلب الكلي، أما النظريات المعاصرة ذات التوجه الخارجي فيرى مفكروها أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت بفعل عوامل خارجية مثل تغير معدل النمو السكاني و الادخار و التقدم التقني الذي يسمح بزيادة الإنتاج، ومن أهم النظريات المعاصرة نظرية النمو الداخلي التي ركزت على أهمية السياسات الاقتصادية في تحفيز معدلات الاستثمار، وأيضاً على التطور التقني ورأس المال البشري و تراكمه في تحقيق النمو، كما أكدت نماذج النظام المفتوح على دور التجارة الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات (السواعي، 2015، ص18).

النمو في الاقتصاد الليبي:

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات النامية الذي رسمت ملامحه مجموعة من الخصائص العامة التي حددت المسار العام للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2018 رغم التغيرات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد الليبي والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد المختلط ، وحيث أن النمو المستقر والمستدام يعطى مؤشراً هاماً وقوياً على مدى اتساع حجم القاعدة الإنتاجية لأي اقتصاد ومكانته بين الاقتصادات الدولية بعكس النمو المؤقت الذي يعطى مؤشراً على أن الاقتصاد لا يقف على قاعدة إنتاجية عريضة وأن هناك عوامل تحضر وتغيب وهي التي تساهم في زيادة تقلبات النمو الاقتصادي وهو ما يعطى مؤشراً واضحاً على ضعف أداء الاقتصاد، وهذا ما يدعو إلى البحث في حقيقة النمو الاقتصادي كونه نمواً مستداماً أو مؤقتاً.

ظهور الاختلالات الهيكلية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، حيث عانا الاقتصاد الليبي على مدى الفترات المتعاقبة من مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل واضح



خاصة في فترات الأزمات النفطية ، هذه الاختلالات في الحقيقة أصبحت من سماته العامة، وتمثلت بضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية، ووجود خلل في التطور القطاعي بسبب توجه العملية الاستثمارية إلى قطاعات معينة دون أخرى، وهيمنة قطاع النفط على الاقتصاد بفعل تدفقات مبيعات منتجاته للخارج وتطوره واستحواده على أعلى معدلات الأجور، وهو ما خلق تفاوت في المستوى المعيشي بين الطبقة العاملة في هذا القطاع والقطاعات الأخرى، بالإضافة لسيطرة القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (2000-2018):

إن مسألة إيجاد بدائل لإنتاج النفط من خلال التنوع الاقتصادي هو هدف مرغوب في الاقتصادات النفطية، غير إن الملاحظ أن معظم هذه الاقتصادات لم تستطع من تحقيق هذا التنوع، ولم تستطيع تحقيق نمو طويل الأمد في المستوى المعيشي كما تبينه حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن معرفة الهيكل الاقتصادي من خلال نصيب القطاعات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى مساهمة كل منها في هذا الناتج والذي يتوقع كما هو متعارف عليه اقتصادياً أن تكون متميزة به القطاعات الإنتاجية أكثر من غيرها. وإن الظروف التاريخية التي مر بها الاقتصاد الليبي والخصائص للصيقة به في تعميق سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي، بينما ظلت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى متواضعة جداً مقارنة بحجم الانفاق على هذه القطاعات ، فمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي خلال الفترة في المتوسط بلغت 4% وللمفارقة فإن مساهمة قطاع الزراعة خلال فترة الستينات من القرن الماضي كانت 70% من الناتج المحلي وذلك قبل البدء في تصدير النفط مما يعكس ان قطاع النفط بقدر مساهمته في تنمية الاقتصاد ساهم أيضاً في إهمال بعض القطاعات الاقتصادية، أما قطاع الصناعة فإن مساهمته في الناتج المحلي لم تتجاوز في المتوسط العام 6% لكل الفترة الزمنية على الرغم من أهمية هذا القطاع في معظم اقتصادات الدول خصوصاً في المجال التصديري، في المقابل فإن مساهمة قطاع الخدمات بلغت في المتوسط 35-40% وهي انعكاس لمساهمة أكثر من عشر قطاعات مكونة له وإدا ما وزعت نسب مساهمة قطاع الخدمات على كل قطاع فلن تتجاوز نسبة مساهمة كل قطاع في المتوسط ما بين 2%-4%، أما من ناحية توزيع النمو الاقتصادي على القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تكون في المجمل الناتج المحلي الإجمالي، فإن قطاع الزراعة كان أضعف القطاعات نمواً حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب بلغ في المتوسط -1% سنوياً وهو ما يعكس حجم التدهور الذي حصل في القطاع الزراعي وعدم توجيه الاستثمارات ذات الجدوى إلى هذا القطاع ،أما قطاع الخدمات فقد بلغ متوسط النمو في هذا القطاع بالأسعار الثابتة معدل نمو بلغ في المتوسط 3% سنوياً، علماً بان هذا القطاع يستحوذ على النسبة الأكبر من القوة العاملة في الاقتصاد الليبي خصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم وهو ما يعطى مؤشراً على التناقض بين حجم الانفاق على هذا القطاع ونتاجية هذا القطاع، أما القطاع الصناعي فقد بلغ حجم النمو في هذا القطاع خلال هذه الفترة في المتوسط 10% ورغم ذلك ظلت مساهمة القطاع الصناعي ضعيفة جداً في الناتج المحلي الإجمالي.

وإجمالاً لما سبق ذكره فإن الواقع الاقتصادي في ليبيا والذي تعكسه عديد المؤشرات الاقتصادية يؤكد ان القروض التي تمنحها المصارف التجارية في ظل نسبة الانفتاح المالي الضعيفة للاقتصاد الليبي لم تسهم في تطور الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فظلت مساهمته في الناتج والصادرات ضعيفة جداً، وان القيود المفروضة على المصارف التجارية في عملية تمويل التنمية كانت عائقاً في تطور ناتج القطاعات غير النفطية،

وفي ظل غياب المصارف الخاصة ذات الرأسمال الكبير لفترات طويلة عن الاقتصاد الليبي غاب نتيجة لذلك مصطلح المنافسة بين هذه المصارف في تمويل التنمية، وأصبح دور المصارف تقليدياً في ظل هيمنة الدولة على تمويل التنمية من خلال الإنفاق العام والذي أثبت ضعفه في تنويع مصادر الدخل في ظل ضعف السياسات الاقتصادية المختلفة وانتشار الفساد الإداري والمالي في القطاع العام في توجيه وإدارة المشاريع والتي تخضع في الغالب للآراء الشخصية وليس لمفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، كل ذلك ساهم في ضعف اثر هذه المتغيرات على النمو للقطاعات غير النفطية.

المحور الثاني: الجانب التحليلي والقياسي للدراسة

الدراسة القياسية:

يهدف هذا الجانب إلى اختبار العلاقة في المدى الطويل من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسون واختبار اتجاه العلاقة السببية في الأجل القصير باستخدام اختبار السببية لجرانجر بين متغير النمو الاقتصادي معبرا عنه بالنواتج المحلي للقطاعات غير النفطية والتحرر المالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية والإنفاق العام وذلك وفقاً للخطوات التالية :

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليب بيرون (pp) .
- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون .
- تحديد فترة التأخير (الإبطاء) المثلى لإجراء اختبار السببية.
- اختبار جرا نجر للسببية:

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة 2000-2018 وبالأسعار الثابتة

(أسعار 02010) كما هي موضحة بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) السلاسل الزمنية للمتغيرات للدراسة (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي	التحرر المالي	الإنفاق العام	قروض للأنشطة الاقتصادية. إنتاجية وخدمية
2000	11195	52.2	8635	5845.1
2001	16769	41.5	10461	6964.3
2002	20362	39.6	11767.4	8074.7
2003	22366	39.3	9405.5	8794
2004	24362.4	34.34	18239.8	8366.7
2005	28177	27.3	17699.4	7696.3
2006	28836	31.6	16876	9127.5
2007	28305	33.5	18778.1	9493.1
2008	27141	40.7	19901.5	11064.8
2009	29330	41.25	21114.9	12101
2010	22319.1	58.4	27636.3	13044.6
2011	9309.9	118.5	20166	11035.1
2012	12463.3	103.5	43787.4	12906.5
2013	11343.1	127.4	51764.1	14456.6

15449	33912.2	188.1	8212.6	2014
14243.3	30426.8	111.23	12804.3	2015
10506.1	16113.5	103.4	10159.1	2016
7601.7	14244	96.2	7899.5	2017
7164.3	17111.9	90.8	7887.9	2018

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة للفترة.

1 - اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لاختبار استقرار متغيرات النموذج لتجنب نتائج الانحدار الزائف بين المتغيرات تمّ استخدام اختبار ديكي فولر (D-F) لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات وكانت النتائج المتحصل عليها كما هي موضحة بالجدول رقم (3) حيث أظهرت النتائج أن كل المتغيرات استقرت عند الفرق الأول حيث كان مستوى الاحتمالية (prob) أقل من 5% لكل المتغيرات عند الفرق الأول وهو ما يعنى استقرار السلاسل الزمنية، في حين لم تستقر هذه السلاسل عند المستوى (Level)، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 5% وهو ما يعنى أن القيم الجدولية أكبر من القيم المحسوبة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

جدول رقم (3) اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

1st Difference الفرق الاول			Level المستوى			المتغيرات
النتيجة	(prob)	D-F	النتيجة	(prob).	D-F	
النتيجة	(prob)	D-F	النتيجة	(prob).	D-F	النتائج المحلى للقطاعات غير النفطية
(1) مستقرة	0.0206	-3.518928	غير مستقرة	0.7451	-0.956663	
(1) مستقرة	0.0072	-4.054159	غير مستقرة	0.3383	-1.868391	الإنفاق العام
(1) مستقرة	0.0019	-4.728394	غير مستقرة	0.5697	-1.377383	التحرر المالي
(1) مستقرة	0.0131	-2.588972	غير مستقرة	0.2898	-1.985028	القروض الممنوحة من المصارف

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءً على بيانات الجدول رقم (2)

2 - اختبار التكامل المشترك. (العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل):

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل ويعرف بأنه التعبير الإحصائي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل (نوال، 2011، ص182) وتوجد عدة اختبارات للتكامل المشترك بين المتغيرات ولكن من أهمها في حالة تعدد المتغيرات هو اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسون، وتشير نتائج اختبار جوهانسون الواردة في الجدول رقم (4) أن قيم (Max-Eigen) الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بذلك تُقبل الفرضية العدمية H_0 ، وهو ما يعنى وجود علاقة لتكامل متزامن بين المتغيرات، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $(r=1)$ عند مستوى معنوية 5%، أي توجد بين جميع المتغيرات علاقات توازنية طويلة الأجل، أي بمعنى أنها لا تتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها وبالتالي يمكن التأكيد على وجود علاقة بين

المتغيرات في الأجل الطويل، وهو ما يؤكد أن هذه المتغيرات ترتبط بعلاقة توازنية على المدى الطويل وتسلك سلوكاً واحداً وان أي تقلبات أو صدمات تحدث تتأثر بها باقي المتغيرات.

ولابد من الإشارة الى انه كان من المفترض استخدام نموذج تصحيح الخطأ في ظل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، الا ان نتائج نموذج تصحيح الخطأ لم تكن مقبولة ولا يمكن الاعتماد عليها في التفسير الاقتصادي فد ظهرت المشاكل الاحصائية ($T.F.R^2$) والقياسية (LM .ARCH)، وفي اشارة معامل تصحيح الخطأ.

جدول رقم (4) اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.954575	52.55862	27.58434	0.0000
At most 1	0.589007	15.11605	21.13162	0.2809
At most 2	0.379272	8.106647	14.26460	0.3680
At most 3 *	0.202873	3.854604	3.841466	0.0496

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10) بناء على بيانات الجدول رقم (2)

1. اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني:

لإجراء اختبار العلاقة السببية يتطلب ذلك تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني ($t-1$) للمتغيرات، ويتم تحديد ذلك من خلال اللجوء لمعيار Schwartz (AIC) Criterion (SC) واختيار الفترة التي يأخذ فيها المعيارين أقل قيمة، وقد أظهرت النتائج أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو (2) فترات زمنية، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (5) حيث أن هذا الشرط يتحقق عند الفترة الثانية والتي تأخذ فيها قيم كلا من المعيارين: (AIC) و (SC) أقل القيم والتي تتحدد عندها فترة الإبطاء وهي الفترة الثانية.

جدول (5) تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-573.9875	NA	4.00e+24	67.99853	68.19458	68.01801
1	-532.4402	58.65501	2.12e+23	64.99296	65.97321	65.09040
2	-501.9353	28.71046*	5.80e+22*	63.28651*	65.05096*	63.46190*

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناء على بيانات الجدول رقم (2).

3- اختبار السببية (Causality Test):

يستخدم اختبار جرانجر للسببية في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات ما إذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد أم باتجاهين، أم لا توجد علاقة في الأساس من خلال استخدام انحدار المتغيرين على بعض (جارات، 2015، ص 1097)، ولقد تم استخدام اختبار السببية لقياس العلاقة في الأجل القصير بعد قياسها في





الاجل الطويل باستخدام التكامل المشترك ، كما ان اختبار السببية هو في اطار نموج VAR ،والذى يأخذ الاثر الزمنى في التأثير على المتغيرات الاقتصادية فى الحساب، وبطبيعة المتغيرات الاقتصادية وخصوصا متغيرات الدراسة فان الاثر الزمنى لها مهم فى التأثير على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد الليبي فالاستثمارات الانتاجية يأتي مردودها عبر الزمن.

وقد أظهرت نتائج العلاقة السببية كما هي موضحة بالجدول رقم (6) عدم وجود علاقات تبادلية سببية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، حيث أن كل القيم الاحتمالية أكبر من (5%) وهو ما يعنى أن القيم المحسوبة لـ F أقل من القيم الجدولية لـ F، وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (6) نتائج العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/02/19 Time: 01:00			
Sample: 2000 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
S does not Granger Cause GDP	17	2.15568	0.1585
GDP does not Granger Cause S		1.37014	0.2911
K does not Granger Cause GDP	17	2.22787	0.1504
GDP does not Granger Cause K		0.48209	0.6290
G does not Granger Cause GDP	17	1.33705	0.2991
GDP does not Granger Cause G		2.67572	0.1094

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناء على بيانات الجدول رقم (2).

التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة الاقتصادية

خلصت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغير النمو الاقتصادي معبرا عنه بالنتائج المحلى الإجمالي للقطاعات غير النفطية وكلا من التحرر المالي والقروض الممنوحة من المصارف التجارية والإنفاق العام وعدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير بين هذه المتغيرات والذي مبعثه إلى اعتماد الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي في نموه على النمو في الناتج المحلى لقطاع النفط بشكل رئيسي وبالتالي فإن مستوى النمو يتحدد من خلال ناتج القطاع النفطي المرتبط بدوره بحجم الإنتاج النفطي ومستوى أسعار النفط الدولية ومساهمة القطاعات الأخرى فى نمو الناتج المحلى ضعيف جدا نظرا لضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج ككل حيث لا تتجاوز بين 4-7% لقطاع الزراعة والصناعة. فيما يصل مساهمة القطاع الخدمي إلى 35-40% في المتوسط وارتفاع هذه النسبة في حقيقته لا يعكس حجم الإنتاجية لهذا القطاع بل هو صورة مضللة لقطاع تتضخم فيه العمالة وتضعف فيه الإنتاجية ، فإجمالي القوى العاملة في القطاع العام بلغت في العام 2012 حوالي 1.524 مليون عامل استحوذ القطاع الخدمي منهم على حوالي 80%. ومن هذه الحقيقة يمكن تبين عدم وجود علاقة في الرالجل القصير بين الناتج المحلى الإجمالي للقطاعات غير النفطية والمتغيرات الأخرى.





ان اثر القروض التجارية على النمو الاقتصادي ليس فعالا فمعظم القروض التجارية تصب في جانب الاستيراد الاستهلاكي وتقل في الجانب الإنتاجي لذا يظهر ذلك جليا من خلال ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير ويبقى الأثر محدودا على المدى الطويل ويبقى ضعف التحرر المالي عائقا أمام أهمية الائتمان المصرفي في المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية فقد كان من بين سياسات الكبح المالي في ليبيا غلق المجال المصرفي أمام إنشاء البنوك الخاصة، بالإضافة إلى عدم استقلالية البنك المركزي وخضوعه والنظام المصرفي معا إلى القرارات المركزية، وفي ظل هذا النظام فإن توزيع الائتمان وسفقه وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيدا عن معيار المردودية المالية لصالح المؤسسات المصرفية، وقد أدت هذه السياسة إلى إبعاد المصارف عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الاستثمارات وتعبئة الادخارات. وان شهد النظام المصرفي تحررا بطيئا في السنوات الأخيرة لن تكون آثاره على المدى القصير وينتطلب المزيد من الإجراءات التي تدعم الانفتاح المالي الداعم للتنمية الاقتصادية.

أما الإنفاق العام والذي يعتبر أداة النمو في الاقتصاد الليبي فتقييمه لا يتطلب الكثير من الجهد فالإنفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة لم يساهم كثيرا في تحسن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ويبقى الأثر بعيدا عن كل الطموحات فلا زالت الصادرات تعتمد بنسبة 97% على الصادرات النفطية ولا زال الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في نموه بشبه كلي على النمو المتحقق في الناتج المحلي لقطاع النفط ولقد قلل الإنفاق العام الذي كانت ولا زالت تعتمد عليه الدولة في تمويل التنمية من أهمية القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية خلال العقود الماضية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي فيما يلي:-
- 1- يبقى تحرر القطاع المصرفي في الاقتصاد الليبي ضعيفا ويعيق الية عمل المصارف في المنافسة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دور اكبر لعملية التمويل المصرفي للنشاط الاقتصادي تضمن المساهمة في التنمية وتحقيق المردود المالي للمصارف.
 - 2- لا زالت الدولة تهيم من خلال القطاع العام على عملية التنمية الاقتصادية وهو ماساهم في ضعف دور المصارف التجارية في عملية تمويل التنمية وفتح الباب على مصراعيه للفساد المالي.
 - 3- التركيز على تمويل الجانب الاستيرادي الاستهلاكي قلل من اهمية دور المصارف في تحقيق النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.
 - 4- خلصت الدراسة الى عدم وجود علاقة في الاجل القصير وفقا لاختبار السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة مرده الى ان النمو يتحدد من خلال نمو الناتج المحلي لقطاع النفط وان التمويل المصرفي للقطاعات غير النفطية في غالبه تمويل استيرادي استهلاكي وان وجد تمويل انتاجي يكون اثره على المدى الطويل.
 - 5- اكدت الدراسة القياسية على وجود علاقة في الاجل الطويل وفقا لاختبار جوهانسون ولكن تبقى هذه العلاقة محدودة يؤكدها واقع الاقتصاد الليبي في ظل سيطرة القطاع النفطي في تحديد مستوى النمو الاقتصادي كما يؤكد ارتفاع حجم الواردات في الاقتصاد الليبي في ظل ضعف الانتاجية في القطاعات غير النفطية.

ثانياً: التوصيات:



1- وضع سياسة إقراض واضحة ومتناسقة، ومن الأجدى الرفع من كفاءة الجهاز المصرفي، من أجل استخدام أكفأ للموارد البشرية والمالية للمصارف التجارية. ومن أجل تقديم خدمات أفضل.

2- الاهتمام بالطرق السليمة لمنح الائتمان، وعمل التحليلات اللازمة لمركز العمل المالي مع التركيز على قائمة التدفقات النقدية التقديرية.

3- توفر بيئة اقتصادية مستقرة حيث يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم وعجز الموازنة وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه.

• سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار.

• سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الاستقرار المالي.

4- توافر قطاع مالي كفؤ ومستقر ومتطور يواكب التطورات العالمية ويساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (استثمارات الحافظة) ، فالسوق المالية الحالية تنقتر إلى مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

5- لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام في الاقتصاد الليبي مستقبلا لابد من إعادة النظر في تغيير هيكلية الاقتصاد الليبي التي تعتمد على قطاع أحادي الجانب في تسيير حركة النشاط الاقتصادي وهو مساهم في تدرى الأوضاع الاقتصادية في فترات الأزمات النفطية والسياسية ، وهذا التغيير لن يتم بالقرارات التي تكتب على الورق دون أن يكون ذلك واقعا ملموسا ، بالتالي على صُناع القرار في الاقتصاد الليبي أن يعملوا على تحقيق هدفين الأول في الأجل الطويل والثاني في الأجل القصير .

6- تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي وعدم جعل الاقتصاد الليبي مرهونا بتقلبات وصددمات أسعار وإنتاج النفط ، خصوصا أن هناك مقومات موجودة لتنويع القاعدة الإنتاجية لو وجد من يدعمها، فموقع ومساحة ليبيا الجغرافية يجعل منها مركزا للتجارة بين أفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى مقومات صناعة السياحة والخدمات والتي بإمكان عوائد النفط أن ترسخ قواعدها على المدى الطويل من خلال وضع البرامج التنموية المكفولة بدراسات الجدوى الاقتصادية للنهوض بالواقع الإنتاجي والخدمي إلى المستوى الذي يؤمن مستوى من القدرة على المنافسة الدولية ، ودورا هاما في توفير جزء كبير من الطلب المحلي على السلع والخدمات.

المراجع:

1- ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي-ليبيا، 1995.

2- عبد الرحيم محمد النعاس، ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا، دار مكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، ليبيا، 2010.

3- سالم ارحومة الحوتي، أثر التشريعات والإجراءات المصرفية على تطور الجهاز المصرفي الليبي، ندوة على هامش معرض المؤسسات المالية والمصرفية، ليبيا، 2010.

4- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

5- على رمضان شنيبيش، اثر إصلاح النظام المصرفي على كفاءة الأداء وتطوير الخدمات المصرفية في ليبيا خلال الفترة 1999 - 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2009.

6- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.

7- صبري أبو زيد، عبد الحميد عبد البر، التنمية الاقتصادية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، من غير سنة نشر.

8- خالد محمد السواي، دراسة بعنوان: أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.

9- نوال محمود، استخدام منهج التحليل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية على التضخم، العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

10- عبدالله امحمد شامية، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي (بنغازي) مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، خريف، 1989.

11- جو جارات، ترجمة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.

12 - سلام الشامي، هيثم الطروق، قياس اثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2009)، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الخامس، السنة الخامسة، ليبيا، فبراير 2012،

13- صابر المهدي الوحش، اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الرابع، فصل الخريف، 2012.

14 - عبد العزيز علي صداقة، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي للسنوات 1980-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 1998.

15 - احمد الشريف محمد، أهم محددات النمو الاقتصادي في ليبيا، 1980-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005.

16 - أمل العارف الحداد، قياس أثر التسهيلات الائتمانية في النمو الاقتصادي، للاقتصاد الليبي للسنوات 1986-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2010 ..

17 - أنور محمد الفوري، القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، وأثرها على ناتج القطاعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، 1985-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2006 .

18- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2010.

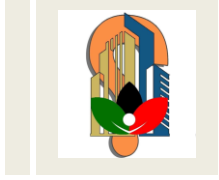
19- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية، (1966-2000)، (2000-2010)

20-- Murat Ucer, «Notes on Financial Liberalization», Proceedings of the Seminar: «Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues», Held in Turkey, 27/2/ 2000.

Abstract

The study crystallized on the liberalization of the banking sector as a mechanism to increase the competitiveness of commercial banks, which in turn will





be an important supporter in supporting economic growth in the Libyan economy during the period 2000-2018. The aim of this study is to clarify the importance and role of loans granted by commercial banks in light of the level of openness and financial liberalization in the Libyan economy. The study was based on the fact that the growth in the Libyan economy is mainly related to the growth in the output of the oil sector and that the lack of economic diversification in the Libyan economy contributed to the weak role of banks in financing projects. Productivity in light of the low level of financial openness and state domination of the development process through public spending. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, the study used the analytical and normative methodology through the Johansson test to test the long-term relationship and the causal relationship test of Ganger to measure the short-term relationship based on data and statistics related to the study variables.

The study concluded that there is no short-term relationship between bank loans and the level of financial openness in the Libyan economy on the one hand and growth in the non-oil sectors on the other, while this relationship exists in the long run. The study called for giving the banking sector a greater opportunity to finance economic development by expanding the degree of financial openness, while ensuring a clear lending policy to raise the efficiency of the banking system, in order to use the financial resources of commercial banks more efficiently to ensure an effective contribution to the process of economic development and reduce administrative and financial corruption in The banking sector